

Distr.: General
1 July 2014
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي

الآراء التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في دورته
التاسعة والستين المعقودة في الفترة ٢٢ نيسان/أبريل - ١ أيار/
مايو ٢٠١٤

رقم ٢٠١٤/٨ (الصين)

بلاغ موجه إلى الحكومة في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٣

بشأن: السيد شينغ شيكو

قدمت الحكومة رداً على البلاغ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

الدولة ليست طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

١- أنشئ الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بموجب القرار ٤٢/١٩٩١ الصادر
عن لجنة حقوق الإنسان سابقاً. ووضحت ولاية الفريق العامل ومُدَّت في قرار
اللجنة ٥٠/١٩٩٧. وأقر مجلس حقوق الإنسان هذه الولاية في مقرره ١٠٢/٢٠٠٦ ومدَّدها
لثلاث سنوات أخرى بموجب قرار المجلس ٧/٢٤ المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وأحال
الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله (A/HRC/16/47، المرفق)، الرسالة المشار إليها أعلاه إلى
الحكومة.

٢- ويرى الفريق العامل أن سلب الحرية إجراء تعسفي في الحالات التالية:



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-07112 210814 250814



* 1 4 0 7 1 1 2 *

(أ) إذا اتضحت استحالة الاحتجاج بأي أساس قانوني لتبرير سلب الحرية (مثل إبقاء الشخص رهن الاحتجاز بعد قضاء مدة عقوبته أو رغم صدور قانون عفو ينطبق عليه) (الفئة الأولى)؛

(ب) إذا كان سلب الحرية ناجماً عن ممارسة الحقوق أو الحريات التي تضمنها المواد ٧ و١٣ و١٤ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك، في حالة الدول المعنية الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المواد ١٢ و١٨ و١٩ و٢١ و٢٢ و٢٥ و٢٦ و٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الفئة الثانية)؛

(ج) إذا كان عدم التقيد كلياً أو جزئياً بالقواعد الدولية المتصلة بالحق في محاكمة عادلة، وهي القواعد المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الصكوك الدولية ذات الصلة التي قبلتها الدول المعنية، من الخطورة بحيث يصير سلب الحرية تعسفياً (الفئة الثالثة)؛

(د) إذا تعرض ملتمسو اللجوء أو المهاجرون أو اللاجئون للاحتجاز الإداري لمدة طويلة دون إمكانية المراجعة أو التظلم إدارياً أو قضائياً (الفئة الرابعة)؛

(هـ) إذا شكل سلب الحرية انتهاكاً للقانون الدولي بسبب التمييز على أساس المولد؛ أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي؛ أو اللغة؛ أو الدين؛ أو الوضع الاقتصادي؛ أو الرأي السياسي أو غيره؛ أو نوع الجنس؛ أو الميل الجنسي؛ أو الإعاقة أو أي وضع آخر، على نحو يهدف إلى تجاهل المساواة في حقوق الإنسان أو قد يؤدي إلى ذلك (الفئة الخامسة).

البلاغات

البلاغ الوارد من المصدر

٣- أُلقي القبض على السيد شينغ شيكو (المشار إليه فيما يلي بالسيد شينغ)، المولود في عام ١٩٦٢، في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧ في محطة السكك الحديدية الجنوبية لبيجين في بلدية بيجين. وقد ادُعي أن الشرطة أُلقت القبض عليه. بموجب أمر من رؤساء المكتب المعني بالرسائل والزيارات التابع لحكومة إقليم داواي، في مدينة هاربن بمقاطعة هيلونغ جيانغ. ولم يُطلع على أي أمر بإلقاء القبض عليه وفقاً للتقارير.

٤- ويفيد المصدر بأن السيد شينغ نُقل فور إلقاء القبض عليه إلى مستشفى الأمراض العقلية في إقليم داواي في مدينة هاربن بمقاطعة هيلونغ جيانغ، وفقاً لأمر من المكتب المعني بالرسائل والزيارات التابع لحكومة مقاطعة داواي انتقاماً منه لرفعه شكوى إلى سلطات الحكومة تتعلق بالفساد وانتهاك حقوق العمل.

- ٥- وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، أمر المكتب الحكومي المعني بالرسائل والزيارات في بيجين بإطلاق سراح السيد شينغ بعد أن قدمت زوجته السيدة جاو غوي رونغ، (المشار إليها فيما يلي بالسيدة جاو)، كما جاء في التقارير، شكوى إلى السلطات العليا في بيجين بشأن ظروف احتجازه.
- ٦- ويدعي المصدر أن مدير مكتب الرسائل والزيارات التابع لحكومة مقاطعة داواي قاد مجموعة من البلطجية لاختطاف السيد شينغ قسراً يوم إطلاق سراحه لإعادته إلى مستشفى الأمراض العقلية في مدينة هاربن الذي لا يزال مودعاً فيه حتى اليوم.
- ٧- وفقاً للمصدر، بررت سلطات داواي استمرار احتجاز السيد شينغ بحجة أنه يعاني من اضطراب نفسي أو مرض عقلي. ويدعي المصدر أن الأطباء في مستشفى الأمراض العقلية في مدينة هاربن اعترفوا بأن السيد شينغ لا يعاني أي مرض عقلي. وتصر سلطات المستشفى على أن الإفراج عن السيد شينغ لا يمكن أن يتم إلا بأمر من المسؤولين المحليين الذين أودعوه في المؤسسة والذين منحوا أنفسهم حق الوصاية عليه.
- ٨- ويرى المصدر أن السيد شينغ قد احتجز قسراً لأكثر من ٦ سنوات انتقاماً منه لتقديمه شكوى إلى السلطات الحكومية بشأن الفساد والمشاكل المتعلقة بمخصصة شركة تملكها الدولة كان يعمل فيها في السابق. وكانت السلطات المسؤولة عن احتجازه قد طلبت منه التوقف عن تقديم الشكاوى الأمر الذي رفضه. ويؤكد المصدر بأنه لم يُفتح أي تحقيق رسمي في الأسباب الداعية إلى احتجاز السيد شينغ.
- ٩- ويدعي المصدر بأن السيد شينغ تعرض لسوء المعاملة أثناء وجوده في مستشفى الأمراض العقلية. وكان قد ذكر في مقابلة مسجلة بالفيديو أن ذراعيه قيدتا بسلاسل، وأن العاملين في المستشفى ضربوا رأسه بشوكات تحدث صدمات كهربائية. ويدعي المصدر أن السيد شينغ يعاني من مشاكل في ساقه ومن أمراض أخرى بسبب احتجازه المطول وبسبب الاعتداءات التي تعرض لها وعدم تلقيه الرعاية الطبية المناسبة.
- ١٠- ويفيد المصدر بأن زوجة السيد شينغ اعتقلت كذلك في "سجون سوداء" (مرافق مؤقتة للاحتجاز خارج نطاق القانون) مرات عديدة ولمدة تجاوزت في المجموع ٣٠٠ يوم بعد أن تطلّمت إلى السلطات العليا في بيجين في آذار/مارس ٢٠٠٧ بشأن سوء معاملة السيد شينغ. ويدعي المصدر أنها تعرضت أيضاً للتعذيب. ولعدم قدرتها على تحمل سوء المعاملة حاولت الانتحار مرات عديدة. وقد ادّعي أن ابنتهما مُنعت مرة واحدة من الذهاب إلى المدرسة وذلك من جملة الأفعال الانتقامية المتخذة ضد السيد شينغ وزوجته.
- ١١- ويفيد المصدر بأن زوجة السيد شينغ زارت، في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣، مستشفى الأمراض العقلية في مدينة هاربن وطلبت من رئيس المستشفى تسريح السيد شينغ، ويذكر

المصدر أنها أخطرت بأن الحكومة المحلية تدفع المال إلى المستشفى لإبقاء السيد شينغ فيه وبالتالي فإن مدير المستشفى لا يسمح له بإطلاق سراحه دون أمر من الحكومة المحلية.

١٢- ويذكر المصدر أن زوجة السيد شينغ اتصلت بعد ذلك هاتفياً بمسؤول في الحكومة المحلية على رقم هاتفها أعطاه لها مستشفى الأمراض العقلية. ويفيد المصدر بأن ذلك الموظف قام بتسجيل رقم هاتفها وطلب منها الانتظار ريثما يأتي الردّ على نداءها. وعلاوة على ذلك فإن زوجة السيد شينغ تردّدت على مكتب الحكومة المحلية مرات عديدة مطالبة بالإفراج عنه، إلا أنها لم تحصل على أي رد حتى يومنا هذا.

١٣- ويفيد المصدر بأن زوجة السيد شينغ أرسلت خطابات إلى دوائر الحكومة المركزية تتناول ظروف احتجازه. وأجريت مقابلة مع السيد شينغ وزوجته أيضاً ليرويا التجربة التي مرّا بها. وتم نشر نتيجة تلك المقابلات وروايتيهما الخطابات التي أرسلها عبر الإنترنت.

١٤- ويشير المصدر إلى مداولة الفريق العامل رقم ٧ المتعلقة بالمصحات النفسية، حيث أشار الفريق العامل إلى أن "الاحتجاز في المصحات النفسية ينبغي ألاّ يلجأ إليه لتعريض حرية الفرد في التعبير للخطر".

١٥- ويدعي المصدر أن ظروف احتجاز السيد شينغ طوال ٦ سنوات مستمرة في مستشفى الأمراض العقلية أمر يخالف أحكام المواد ٩ و ١٠ و ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواد ٩ و ١٤ و ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اللذين وقعت عليهما الصين.

رد الحكومة

١٦- قدمت الحكومة، في ردها المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، المعلومات التالية.

١٧- أن السيد شينغ كان من عمال المصانع، تقاعد لأسباب صحية لأنه يعاني من انفصام في الشخصية وأصبح عاجزاً عن العمل، وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦ نظرت دائرة حماية العمال في هاربن مسألة إحالته إلى التقاعد وجرّت الموافقة على ذلك.

١٨- وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، حصل خلاف بشأن إعادة هيكلة الشركة وسياسة التغييرات في مصنع الطباعة رقم ٢ في هاربن. وذهب السيد شينغ إلى بيجين لتقديم التماس إلى السلطات العليا وتسكّع في حي السفارات حيث كان قد هدد مراراً وتكراراً بالانتحار هناك إذا لم يُستجب لبعض الشروط التي وضعها مسبقاً.

١٩- وبعد أن علمت سلطات مقاطعة داواي في هاربن بذلك، بادرت فوراً إلى إجراء تحقيق وأكدت استناداً إلى السجلات الطبية لمستشفى الأمراض العقلية رقم ١ في هاربن على إصابة السيد شينغ، بعد التشخيص السريري بمرض انفصام الشخصية وأنه أودع في المستشفى مرتين لتلقي العلاج، مرة في عام ١٩٩٢ من جانب الوحدة التي يعمل فيها ومرة في عام ٢٠٠٥ من قبل زوجته جاو غوي رونغ.

٢٠- ووفقاً للأحكام القانونية ذات الصلة المعمول بها في الصين، تبين أن السيد شينغ غير قادر على التعامل مع غيره من الناس في المجتمع لأنه يعاني من انفصام في الشخصية وهو اضطراب عقلي يستعصي على العلاج ويمكن أن يجتدم من جديد في أي وقت من الأوقات بما يشكل تهديداً للغير أو يشكل خطراً على ممتلكاتهم وعليه فإنه كان من الممكن أن يشكل تهديداً للنظام العام في بيجين أو يؤثر بصورة سلبية على المحافظة عليه.

٢١- وفي ضوء ذلك، ووفقاً للمبدأ القائل بأن إدارة إقليم داواي في هاربن مسؤولة عن أي شخص يقيم على أراضيها، فإنها أرسلت في يوم ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، مسؤولاً يطلب من السيد شينغ العودة إلى إقليم داواي، لكنه وجد أن حالته قد ساءت. وحاول ذلك المسؤول الاتصال مباشرة بالوصي القانوني على السيد شينغ ممثلاً في السيدة جاو غوي رونغ، واستمر يفعل ذلك دون جدوى.

٢٢- ومع عدم وجود وصي قانوني على السيد شينغ في ذلك الحين، تقرر لأسباب إنسانية مرافقته وإعادةه إلى هاربن وإيداعه فوراً في المستشفى التخصصي رقم ١ في هاربن بمقاطعة هيلونغ جيانغ، لفحصه وعلاجه.

٢٣- وتذهب الحكومة إلى أن من غير الصحيح أن الشرطة ألفت القبض على السيد شينغ في محطة السكك الحديدية الجنوبية في بيجين وهي تتصرف لتلقيها أوامر من مسؤولين في الحكومة المحلية ودون إطلاعه على أمر بإلقاء القبض عليه. ولم تتلق سلطات إقليم داواي في هاربن مطلقاً الأمر بإطلاق سراحه الذي أصدره في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ مكتب الدولة المعني بالرسائل والزيارات.

٢٤- وعند عودته إلى هاربن، أكدت الفحوصات التي أجراها المستشفى التخصصي رقم ١ أن السيد شينغ يعاني من انفصام الشخصية. وبذلك تقرر إيداعه في المستشفى فوراً لتلقي العلاج.

٢٥- ولما تعذر الاتصال بالوصية القانونية عليه السيدة جاو غوي رونغ أو بأفراد أسرته، فإن مكتب المعلومات الصناعية والتجارة في مقاطعة داواي بهاربن، وهو يتصرف كوصي على مصنع الطباعة رقم ٢ في هاربن، وهو المكان الذي كان يعمل فيه السيد شينغ (والذي تم منذ ذلك الحين إعادة هيكلة) تحمّل بصفة مؤقتة وفقاً للمادة ١٧ من المبادئ العامة للقانون المدني لجمهورية الصين الشعبية، مسؤولية التصرف كوصي عليه واتخذ الترتيبات اللازمة لإيداعه المستشفى وتلقيه العلاج.

٢٦- وقد تم تشخيص حالة السيد شينغ وقدم له العلاج أثناء وجوده في المستشفى وفقاً للوائح المستشفى وإجراءاته بشكل دقيق. ولذلك فإن إيداعه المستشفى بناءً على رأي الحكومة لا يشكل احتجازاً.

٢٧- وظل السيد شينغ في المستشفى من ١٦ شباط/فبراير إلى ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ وتُقل، بعد أن استقرت حالته نوعاً ما، نقله إلى مستشفى تخصصي للأمراض العقلية في مقاطعة داواي لمواصلة علاجه. وفي هذه المرحلة ووفقاً لسجلات ذلك المستشفى، المتعلقة بتشخيص حالته وعلاجها، لم يكن قد سُفي وبالتالي تعين إبقاؤه في المستشفى لتلقي المزيد من العلاج.

٢٨- ومراعاةً للظروف الخاصة التي مرّ بها شينغ وأسرته (الصعوبات المالية وكون زوجة السيد شينغ الثانية وهي جاو غوي رونغ، قد تخلت عن أسرتها لفترات مطولة ولأنها لم تتحمل إلا نادراً مسؤولياتها فيما يتعلق برعاية السيد شينغ وتنشئة ابنته من زواج سابق، ولأن السيدة جاو لم تقم بزيارة السيد شينغ إلا مرة واحدة منذ أن أودع المستشفى في عام ٢٠٠٧) فإن دائرة إقليم داواي وهي تتصرف بروح من الشفقة، ومساعدة الفقراء وتقديم المساعدة الإنسانية والمعونة للمحتاجين، تحملت جميع تكاليف إيداع السيد شينغ في المستشفى وعلاجه منذ أن أودع فيه قبل ٦ سنوات وقد بلغت تلك التكاليف ٨٢ ٣٠٠ يوان رنمينبي.

٢٩- وفيما يتعلق بمزاعم تعرض السيد شينغ للتعذيب، فإن الحكومة تدفع بأن المعلومات المقدمة من المصدر لا تطابق الوقائع. فالمستشفى التخصصي رقم ١ في هاربن هو أكبر وأكثر المستشفيات المتخصصة احتراماً في مقاطعة هيلونغ جيانغ. ويتم إدارتها وفقاً لمعايير محددة. والمستشفى التخصصي للأمراض العقلية في إقليم داواي مصنّف ضمن الفئة ألف وهو عبارة عن مرفق طبي مجهز بالكامل ومتخصص من الطراز الأول.

٣٠- وتشير الحكومة إلى سجلات القضية التي احتفظ بها هذان المستشفىان بشأن تشخيص حالة السيد شينغ وعلاجها، والتي تفيد بأنه تلقى أثناء وجوده في المستشفى العلاج بشكل يحترم بدقة خطة العلاج التي وضعها له الطبيب المعالج، والعلاج المنتظم المتعلق بتغيير السلوك النفسي، والعلاج الترفيهي والعلاج الدوائي، كما تلقى خدمات الرعاية المناسبة التي تساعده على تحمل أعباء الحياة اليومية.

٣١- وتذكر الحكومة أن التحقيقات بيّنت أن أياً من هذين المستشفىين يمتلك أدوات للتعذيب من قبيل الشوكات التي تحدث صدمات كهربائية أو سلاسل حديدية وأن السيد شينغ لم يتعرض لأي شكل من أشكال التعذيب بما في ذلك وضعه في سلاسل، وضرب رأسه بشوكات تحدث صدمات كهربائية أو احتجازه لفترة مطولة وأنه لم يجرم من تلقي الرعاية الطبية المناسبة.

٣٢- وتذهب الحكومة إلى أنه لا توجد هناك في الصين سجون تُسمّى "بالسجون السوداء" كما ادعى المصدر ذلك ولا أية أماكن غير قانونية للاحتجاز تعمل بشكل يخالف القانون.

٣٣- وفي ٩ آذار/مارس ٢٠١٠، أصدرت سلطات الأمن العام، واستناداً إلى المادة ٢٣ من قانون جمهورية الصين الشعبية المتعلقة بالعقوبات التي تفرضها إدارة الأمن العام، قراراً خطياً عاماً وهو عبارة عن عقوبة إدارية صادرة عن الأمن العام رقم ٠١٦٦ بتاريخ ٢٠١٠، تفرض على جاو غوي رونغ عقوبة إدارية بالحبس إدارياً لمدة عشرة أيام لإخلاله بالنظام العام. وذلك في رأي الحكومة تصرف طبيعي يتمشى مع أحكام القانون. ولم يتم مطلقاً "احتجاز السيدة جاو في سجن أسود لأكثر من ٣٠٠ يوم"، لأنها قدمت شكوى إلى السلطات العليا، على النحو الذي تم التأكيد عليه في البلاغ الوارد من المصدر.

٣٤- وتدحض الحكومة أيضاً الادعاءات القائلة بأن جاو غوي رونغ أخطرت بأنه لا يمكن إطلاق سراح السيد شينغ إلا بأمر من الحكومة المحلية. فوفقاً للحكومة، أكد المستشفى التخصصي للأمراض العقلية في إقليم داواي على أن حالة المريض السيد شينغ لم تستقر منذ أن بدأ علاجه وأن حالته قد تحسنت في أي وقت، وأن هناك احتمالاً كبيراً بأنه سيُعرض غيره من الناس والمجتمع للخطر في حال احتدامها.

٣٥- وهذا المستشفى هو مرفق طبي وعلاجي متخصص مستقل. وإن تسريح أي مريض أمرٌ يخضع لقواعد وإجراءات صارمة ويستند بالكامل لحالة المريض وأوامر الطبيب. وهو لا يخضع لتدخل من أي طرف.

تعليقات أخرى واردة من المصدر

٣٦- أكد المصدر مجدداً في تعليقاته المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ على الادعاءات التالية وهي أنه تم قسراً إعادة السيد شينغ إلى بلده بعد أن قدم التماساً في بيجين في شباط/فبراير ٢٠٠٧؛ وأن السلطات أودعته مستشفى الأمراض العقلية ضد إرادته لأكثر من ست سنوات على الرغم من أنه ليس بحاجة لعلاج للطب النفسي وأن أسرته طالبت باستمرار إطلاق سراحه؛ وأن السيد شينغ تعرض للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة داخل مؤسسة الأمراض العقلية؛ وأن زوجة السيد شينغ احتجزت وفقاً للمزاعم في "سجون سوداء" (مرافق مؤقتة للاحتجاز خارج نطاق القانون) انتقاماً منها لمواصلة المطالبة بإطلاق سراحه.

٣٧- أما فيما يتعلق بادعاء الحكومة بأن جاو غوي رونغ، زوجة السيد شينغ قد تخلت عن أسرتها لفترات مطولة ولم تقم بزيارة السيد شينغ إلا مرة واحدة منذ إيداعه في المستشفى في عام ٢٠٠٧، فإن المصدر يدعي أن جاو غوي رونغ زوجة السيد شينغ قامت بزيارته في المستشفى مرات عديدة منذ احتجازه لأول مرة في مستشفى الأمراض العقلية. وبما أن المستشفى التي احتجز فيه السيد شينغ بصورة غير قانونية قريباً من مكان إقامتهما، فإن السيدة جاو حاولت زيارة زوجها كلما سنحت لها الفرصة. وبسبب العراقيل التي وضعها

المستشفى، فإن العديد من الزيارات التي قامت بها السيدة جاو لم تكن معروفة للسلطات وتمت بمساعدة الممرضات والمرضى العاملين في المستشفى.

٣٨- ويؤكد المصدر أيضاً أن السيدة جاو والسيد شينغ قد التقيا في عام ١٩٩٣ وكانا يديران محل بقالة معاً حتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، عندما أرسل السيد شينغ قسراً إلى مستشفى الأمراض العقلية. وقد بدأت السيدة جاو منذ ذلك الوقت بتقديم التماسات وشكاوى وطعون إلى القضاء في بيجين بالنيابة عن السيد شينغ. وخلال فترة ابتعادهما عن بعضهما البعض والتي دامت أكثر من سبع سنوات، كانت السيدة جاو تسافر باستمرار من بيجين إلى هاربين لزيارة السيد شينغ في مستشفى الأمراض العقلية في إقليم داواي. وقد ترددت السيدة جاو على إدارات حكومية مختلفة للاستئناف وأرسلت أكثر من ١٠ ٠٠٠ رسالة تتضمن التماسات للحصول على المساعدة. ومع ذلك، فإنها لم تتلق أي رد. وفي إطار جهودها المبذولة لإنقاذ زوجها، أنفقت جميع مدخراتها بل وقامت أيضاً برهن الشقة الوحيدة التي يملكها. ويرى المصدر أن جميع هذه التصرفات تبين أن السيدة جاو لم "تنحل عن أسرتها" مطلقاً، كما تدعي حكومة الصين.

المنافسة

٣٩- أكدت الحكومة أن السيد شينغ اعتقل وأودع في مؤسسة للأمراض العقلية بعد أن ذهب إلى بيجين لتقديم عريضة إلى السلطات العليا تتعلق بعدم موافقته على إحدى الشركات المحلية، وأنه كان يتسكع في حي السفارات.

٤٠- وتدعي الحكومة أيضاً أن السيد شينغ سُلبت حريته "نظراً لأنه يعاني من انفصام الشخصية وتبين أنه غير قادر على التحكم في سلوكه المدني" ولاحتمال "تأثيره بصورة سلبية على الحفاظ على الأمن العام في بيجين". وفي هذا الصدد، يلاحظ الفريق العامل عدم وجود أية وقائع في رد الحكومة تشير إلى أن السيد شينغ شكل "تهديداً للغير أو لممتلكاتهم"، حسب ما يقتضيه القانون الوطني لتبرير إيداع شخص في مؤسسة للأمراض العقلية.

٤١- ويذكر الفريق العامل أن الاحتجاز في مصحات نفسية لا ينبغي اللجوء إليه لتعريض حرية الفرد في التعبير للخطر^(١). وفي هذه الحالة، يرى الفريق العامل أن السيد شينغ سُلبت حريته لأكثر من سبع سنوات لأنه أعرب بشكل سلمي عن آرائه ولأنه قدم شكاوى إلى السلطات الحكومية بشأن الفساد وبشأن مشاكل تتعلق بخصخصة شركة تملكها الدولة وعمل فيها سابقاً.

(١) الرأي رقم ٧ بشأن قضايا تتعلق بالاحتجاز في المصحات النفسية، تقرير الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي (E/CN.4/2005/6، المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)، الفقرة ٥٨(ز).

- ٤٢- ويخلص الفريق العامل إلى أن السيد شينغ احتجز بشكل تعسفي انتهاكاً للمادة ٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، دون أي أساس قانوني يبرر احتجازه، لأنه مارس بشكل سلمي حقه في حرية التعبير، التي تكفلها المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- ٤٣- ولذلك، فإن سلب حرية السيد شينغ يقع ضمن الفئتين الأولى والثانية من الفئات المنطبقة عند النظر في الحالات المقدمة إلى الفريق العامل.

الرأي

- ٤٤- في ضوء ما تقدم، يصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي الرأي التالي:
- إن سلب حرية السيد شينغ شيكو إجراء تعسفي، يخالف المادتين ٩ و١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ ويندرج ضمن الفئتين الأولى والثانية من الفئات المنطبقة عند النظر في القضايا التي تُعرض على الفريق العامل.
- ٤٥- وبناء على هذا الرأي، يطلب الفريق العامل إلى الحكومة اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيح وضع السيد شينغ شيكو حتى يتطابق مع المعايير والمبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- ٤٦- ويرى الفريق العامل أن العلاج المناسب مع مراعاة جميع ظروف الحالة، هو إطلاق سراح السيد شينغ شيكو وتعويضه على الأذى الذي لحقه خلال فترة احتجازه التعسفي.
- ٤٧- ويرى الفريق العامل، وفقاً للمادة ٣٣(أ) من أساليب عمله المنقحة أن من المناسب أن يجيل الادعاءات التي تقدم بها السيد شينغ شيكو والسيدة جاو غوي رونغ بتعرضهما للتعذيب إلى المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لكي يتخذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

[اعتمد في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤]